النجاح الذي لا ينكره عليها أحد بمقاييسها هي. أما بمقاييس أخرى فربما تكون الرأسمالية قد حققت أكبر فشل وهى بسبيل تحقيق هدف الإنسان عندما قادته إلى حربين عالميتين، وعندما أنبتت الشيوعية كمذهب نبت من أرضية رأسمالية «بسبب انهيار الدين نتيجة لتحول الفكر إلى الاهتمام بالأمور الدنيوية خلال الثلاثة قرون الماضية»[١] ذلك المذهب الذي سنعرضه في المطلب التالي.

۞ ۞ ۞ ۞

المطلب الثاني
المنهج الاشتراكي

تمهيد

يشارك المنهج الرأسمالي السابق في السيطرة على الفكر والعمل، في العالم الإسلامي، المنهج الاشتراكي. والاشتراكية مشارب متعددة تطلق على مجموعة من النظم، لكن الذي نعنيه منها هنا هو الاشتراكية العلمية أو ما يسمى بالماركسية، إذ هي اللون الغالب من ناحية، وهى المعروضة كمنهج لتحقيق التنمية على العالم الثالث من ناحية ثانية، وهى التي تختفي وراء مختلف الصيغ التي تعيش أو عاشت لفترة في بعض أجزاء العالم الإسلامي، مثل الاشتراكية العربية والاشتراكية الجزائرية من ناحية ثالثة، وهى التي تحظى بوسائل إعلام عالمية، تعرضها وتغرى بها، وتدعم من يتبناها، وتنافس بها العالم الغربي في السيطرة على العالم الثالث من ناحية أخيرة. كما أنها الوصف الرسمي للدول المسماة بالشيوعية[٢]. وإذا أمكن في العالم المتقدم التفرقة بين الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية الماركسية فإن هذه التفرقة غير قائمة في العالم الثالث الذي يفتقد الديمقراطية أصلاً، ولكل هذا فإن الاشتراكية في مفهومنا تعنى الاشتراكية العلمية أو الماركسية.

---

(١) كاروهنت، الشيوعية نظريا وعمليا، دار الكتاب المصري، القاهرة، ص١٣.

(٢) المرجع السابق ص١١.

وكما عرضنا المنهج الرأسمالي بموضوعية نعرض في هذا المطلب الاشتراكية بنفس الطريقة، وذلك من خلال فروعه الثلاثة الآتية:

الفرع الأول: خصائص المنهج الاشتراكي

الفرع الثاني: مقومات نجاح المنهج الاشتراكي

الفرع الثالث: الظروف التي واكبت نجاح المنهج الاشتراكي

الفرع الأول: خصائص المنهج الاشتراكي

يتفق الكتاب على أن الخصائص التي تميز المنهج الاشتراكي عن غيره تتمثل في خصيصتين رئيسيتين هما:

١- الملكية العامة لوسائل الإنتاج

تقوم الاشتراكية على مبدأ الملكية ذات الشكل الواحد - شأن الرأسمالية - بيد أنها تستبدل الملكية العامة بالملكية الخاصة، وتمثل هذه الخصيصة جوهر الاشتراكيه وروحها كالملكية الخاصة في الرأسمالية.

وهكذا تتميز الاشتراكية بأن كافة وسائل الإنتاج المادية فيها تخضع لشكل الملكية العامة، وتقوم هذه الخصيصة بتحديد من يصدر القرارات ذات التأثير في الإنتاج، ومن يحدد نوع السلع وأصحابها، وكيفية إنتاجها وتوزيعها بين الإنتاج والاستهلاك وتوزيع السلع الاستهلاكية بين من ساهموا في الإنتاج ...الخ.

ومصدر القرارات هو صاحب الملكية، ولكن من هو صاحبها في المجتمع الاشتراكي؟ تقول الماركسية أن جوهر الاشتراكية هو أن تكون وسائل الإنتاج ملكا للشعب، ولكن لم يتسن حتى الآن اكتشاف كيف يمكن للشعب أن يسيطر على هذه الوسائل، ولهذا أسند أمر الإشراف عليها باسم الشعب إلى الدولة فأصبحت الملكية الشعبية تعني في الواقع رأسمالية الدولة، فالدولة هي مالكة عوامل الإنتاج، وهي التي تصدر كل القرارات ذات الصبغة التحديدية السابقة.

٢- الخصيصة الثانية للاشتراكية

تتمثل في وجود التخطيط بما يعنيه من خطة قومية تضعها هيئة مركزية تحدد أهداف المجتمع وترجمها في شكل مستهدفات كمية لكل قطاع أو إقليم. وتقوم

الخطة في الاشتراكية بالدور الذي يؤديه جهاز السوق والأثمان في الرأسمالية، وهي التي عن طريقها تصدر الدولة القرارات التي أتاحتها لها سيطرتها على الملكية العامة باسم الشعب، فتقوم الخطة بتوزيع عوامل الإنتاج على أوجه النشاط الاقتصادي بما يتيح لكل نشاط تحقيق الهدف المكلف به، وتتيح الملكية العامة لوسائل الإنتاج للخطة إمكانية القدرة على ادارة الاقتصاد القومي إدارة كاملة، فتحدد نوع السلع وكمياتها وحجم الاستهلاك وحجم الاستثمار، وتوزيع ثمرات الإنتاج على من قاموا به ....وهكذا.

هذا يعني أن المستهلك في ظل الاشتراكية ليست له سيادة ولا قدرة على توجيه الإنتاج، بمعنى أن رغباته لا تؤخذ في الحسبان عند تحديد نوع السلع المنتجة، وإنما رغبات المخططين هي التي تتسم بهذه السيادة، وقد يراعون رغبات المستهلكين وقد لا يكترثون بها، إذ غالبا ما تحدوهم أهداف أخرى تجعلهم يسقطون رغبات الفرد من حسابهم.

الفرع الثاني عوامل نجاح المنهج الاشتراكي

يمثل دعاة الكتاب للرأسمالية بالنجاح، فإنهم يقرون للاشتراكية بأنه لازمها النجاح في تحقيق التقدم المادي لروسيا والدول الاشتراكية الاخرى، فحققت التقدم المادي وبنت حضارة شيئية، لا حضارة إنسانية بتعبير المفكر المعروف «رشدي فكار»[1] وإن كان نجاح المنهج الاشتراكي لا يطاول نجاح المنهج الرأسمالي، وقطعا هناك عوامل ينسب إليها هذا النجاح، ونحن حسب المنهج الذي اتبعناه مع الرأسمالية نعرض في هذا الفرع عوامل النجاح اللصيقة بالمنهج ونترك العوامل التي راكبته للفرع التالي.

وفي هذا الفرع لا نجد من عوامل النجاح ما ينسب إلى الماركسية ويعتبر لصيقا بها، إلا الأثر المترتب على اعتبارها عقيدة تقدم تفسيراً كاملا لكل شئون الحياة ـ وإنها كذلك عند الماركسيين ـ فهي تقيم من قوى الإنتاج فاعلا يحل محل

(١) رشدي فكار، الماركسية والدين، دار التعارف، القاهرة، ط٢ سنة ١٩٧٨م، ص٧٧.

الإله[١]. وإذا ترتب على هذا الاعتبار نجاح للمنهج الاشتراكي فإنه يعود أساساً إلى أهمية الإيمان بشيء والاندفاع وراء هذا الإيمان. فالاقتناع بشيء والانقياد له يعطى النظام قدرة على تحقيق أهدافه، غير أن هذا الحماس سيفتر بعد فترة من تشييد النظام، ويومئذ، فإن العقيدة الماركسية لن تكون قادرة في الميدان الاقتصادي على تعويض أو تغطية الجوانب السلبية في النظرية الماركسية، إذ أنها مست الطاقة الإنتاجية في جوهرها عندما ألغت الملكية الخاصة، والتي قلنا إنها تتسق وفطرة الإنسان. وعندما يفتر الحماس وينكشف الضباب عن الحقيقة المجردة من جانبها العقدي الذي يوفر نجاحها اليوم، فسينتهي المجتمع الشيوعي الحديث كما انتهت سوابق له كمجتمع القرامطة الذي لم تستقر أوضاعه إلا في فترة تكوينه وتشييده، حتى لقد هدد الدولة العباسية إبان مجدها، ثم انهار في غمضة عين

كذلك فإن التخطيط الشامل الذي تمارسه الدول الماركسية مع سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، يعطى فرصة كبيرة لتجميع وتراكم رأس المال في أقل مدة ممكنة، ومن ثم يمكن رد كل ما تحقق من نجاح في الدول الماركسية إلى العاملين السابقين.

١- العقيدة والانقياد لها.

٢- التخطيط الشامل في ظل الملكية العامة.

الفرع الثالث: الظروف التي واكبت نجاح المنهج الاشتراكي

عندما بدأ تطبيق المنهج الاشتراكي أُتيحت له ظروف كان لها أثر كبير على

---

(١) يقول جوزيف شومبيتر «الماركسية بمعنى مهم واحد دين، فهي بالنسبة إلى المؤمن بها تقدم أولا نظاماً من غايات نهائية يتجسد فيها معنى الحياة وتشكل معايير مطلقة للحكم على الأحداث والأفعال كما تقدم من ناحية ثانية مرشدا إلى تلك الغايات يتضمن خطة للخلاص ... إن الاشتراكية الماركسية تنتمي إلى تلك المجموعة الفرعية التي تعد بالجنة على هذا الجانب من القبر» جوزيف شومبيتر، عشرة اقتصاديون عظام، ترجمة الدكتور راشد البراوى، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٦٨م، ص١١.

نجاحه، وربما بدون هذه الظروف لم يكن الحماس العقائدي أو التخطيط الشامل ليفعلا شيئا. وأولى هذه الظروف هي بداية تطبيق المنهج في الوطن الروسي، فلقد أتاح هذا الوطن لهذا المنهج فرصة النجاح التي كان لها أكبر الأثر في سيادته فيما بعد على مناطق أخرى بإغراء النجاح الأول من ناحية، وبمساعدة الدولة الأولى وتدبيرها من ناحية ثانية.

فما هي العوامل التي أتيحت للمنهج الاشتراكي بسبب بداية تطبيقه في الاتحاد السوفيتي؟

أهم هذه العوامل ما يلي:

١- يمتلك الوطن الروسي إمكانيات مادية هائلة بسبب ما يضمه من أقاليم شاسعة ذات المناخ المتعدد، والمحتوية على جميع الثروات المادية المطلوبة، إلى جانب الأعداد السكانية الكبيرة، وقد وضعت هذه الإمكانيات تحت قيادة حازمة وضعت لنفسها هدفاً وحيداً هو تحقيق التقدم الاقتصادي، وبناء القوة التي تطاول بها الغرب سالكة لذلك كل الطرق مهما بلغت قسوتها.

٢- يتطلب تطبيق المنهج الاشتراكي قدراً غير قليل من الديكتاتورية وإكراه الشعب بوسائل القهر، ولقد ألف الروس الخضوع للحكام وتقبل ديكتاتوريتهم حتى إن موقف الاستسلام هذا الذي يتخذه الروس حيال نظام أو برقراطي للحكم أصبح تقليداً في روسيا»[1] ومن ثم صادف المنهج بيئة تتفق معه وتتقبل إلى حد ما أسلوبه.

٣- الشعب الروسي كما يرى «كاروهنت» ذو ميل فطري إلى أن يرى كل شيء ينقلب من النقيض إلى النقيض تماماً، فهم يأبون أن يقروا أن من الممكن أن يكون التحول وسطاً أو معتدلاً»[2].

---

(1) Toynbee, A. : The World and The West, op. cit. P. 12.

(٢) كاروهنت الشيوعية نظرياً وعملياً، مرجع سابق، ص٣٠٦

ولما كانت الماركسية نظرية ثورية تؤمن بقلب الأوضاع رأساً على عقب فقد صادفت في روسيا نوعية من الشعوب هي أنسب ما تكون لها «ولو أن الماركسية طبقت في دولة أوروبية أخرى لما قدر لها أي نجاح»[١].

وهكذا نرى أن توافر الموارد الضخمة والقيادة الحازمة والشعب المتعود على تقبل الديكتاتورية، ذي الميل الفطري إلى التحول من النقيض إلى النقيض كان لها أكبر الأثر في نجاح التطبيق الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي.

وربما لو جردنا التجربة من هذه العوامل، وعدنا إلى مبادئ الماركسية النظرية لنرى أثرها على تقدم الاتحاد السوفيتي، لما وجدنا لها كبير الأثر، فالماركسية في حقيقتها وكما يقول أخصائيو الماركسية، ليست إلا نظرية عن الرأسمالية وليست نظرية عن الاشتراكية، وكل ما أمكن لهؤلاء المتخصصين في الماركسية أن يجمعوه من كتابات آباء الماركسية من مبادئ لا يزيد على أصابع اليد الواحدة كثيرا وتتمثل في:

١- تأميم وسائل الإنتاج.

٢- تقييم السلعة بما بذل فيها من عمل.

٣- إلغاء التعامل بالنقود.

٤- ديكتاتورية الطبقة العاملة.

٥- توزيع الناتج القومي طبقا للعمل في المرحلة الأولى ثم طبقا للحاجة في المرحلة الثانية (الشيوعية).

٦- اختفاء الدولة في المرحلة الثانية (الشيوعية).

هذه هي المبادئ التي تقدمها الماركسية، فأيها كان له كبير الأثر على نجاح التجربة الروسية؟ إن بعض هذه المبادئ يتعلق بمرحلة لم تدع روسيا دخولها بعد، وبعضها ألغى العمل به بعد فترة من تطبيقه لعدم صلاحيته «إلغاء النقود»

---

(١) المرجع السابق ص٣٠٤.

والباقي منها مبادئ عامة. ومن ثم فإنها ذات أثر محدود على القائمين بالتخطيط، ولا تفيد كثيراً في تقديم الحلول للمشاكل الفعلية التنفيذية.

كذلك لا يغيب عن ذهننا أن الماركسية لدى معتنقيها تشكل مجموعة من القوانين الاجتماعية المرضوعية والحتمية والتي تعمل رغم أنف الإرادة الإنسانية، وبالتالي فإننا نتساءل هل يمكن أن تساعد هذه القوانين الحتمية على صياغة قرارات خاصة بتسيير دفة الاقتصاد الاشتراكي؟

الحقيقة أن الظروف الخارجة عن العقيدة الماركسية والتي تمثلت في خصائص المجتمع الروسي السابق هي التي أتاحت القدر الأكبر من نجاح المنهج الاشتراكي في روسيا أولاً، ثم مساعدة روسيا غيرها أو إجبارها على سلوك نفس المنهج، تماما كما أتيحت للرأسمالية ظروف خارجة عن جوهرها ممثلة في السبق التكنولوجي والسيطرة على موارد العالم وأسواقه.

وفى نهاية هذا العرض الموضوعي لكل من الرأسمالية والاشتراكية لا يفوتنا أن نقرر حقيقة ذات أثر على نجاح كل منهما، تتمثل هذه الحقيقة في أنهما منهجان ماديان ينبعان من البيئة الأوروبية المادية، وطبقاً في نفس البيئة. يقول المؤرخ أرنولد توينبي «إن الشيوعية ما هي إلا جزء لا يتجزأ من التراث اليوناني اليهودي، مثل الأسلوب الرأسمالي للحياة سواء بسواء»[1] وكلاهما تفرع من الشجرة اليهودية، وكلاهما طبق في بيئة مادية، فوجدتا تآلفا مع هذه البيئة: وكلاهما أنتج حضارة مادية جعلت من الإنسان حيوان تجارب»[2].

كذلك لا يفوتنا أن نقرر أن ما قدمناه عن هذين المنهجين إنما هو عرض نظري لهما ربما - بل هو الواقع - يختلف عن الصورة الواقعية لكل منهما بقدر ما، وعلى سبيل المثال فإننا إذا كنا قد جعلنا من خصائص الرأسمالية حرية الفرد وعدم تدخل الدولة. ومن خصائص الاشتراكية التوجيه الكامل من قبل الدولة،

---

(1) Toynbee, A.: The World and The West, op. cit., p.47.

(٢) رشدي فكار، الماركسية والدين، مرجع سابق، ص٧٧.

فإن الواقع يشي بشيء من التدخل في الدول الرأسمالية، وببعض العمل لقوى السوق في الدول الاشتراكية، وإن كان الأصل والمبدأ هو ما قررناه.

وعليه فإن النظامين يكادان يكونان أنظمة مختلطة، لكن هذا الاختلاط لا يقربهما من المنهج الذي يعرف بهذا الاسم، والذي يأخذ من كل نظام منهما، ذلك الذي أطلقنا عليه «المنهج الجامع بين النظامين» والذي هو موضوع المطلب التالي. حيث إن فلسفة هذا المنهج تقوم على الجمع بين الاشتراكية والرأسمالية بينما لجوء أي من المنهجين إلى شيء من ذلك إنما هو استثناء وليس فلسفة ثابتة.

۞ ۞ ۞ ۞

المطلب الثالث

المنهج الجامع بين عناصر رأسمالية وعناصر اشتراكية

الفرع الأول: الظروف التي أنجبت المنهج الجامع

من الدول النامية من اتبعت المنهج الرأسمالي ففشل، ومنها من اتبع المنهج الاشتراكي ففشل، وبحكم أن هذه الدول مستعمرة فكريا، فهي تنطلق في بحثها عن منهج مناسب، من مسلّمة تقول: إن الموجود من المناهج هو ما يمكن إيجاده[1] أو تقول بعبارة أخرى إن أوروبا هي منارة الفكر وكل ما يصدر عنها فلابد أن يكون سليماً.

ومن هذا المنطلق فإن قادة هذه الشعوب ـ وهم يرون فشل الاستراتيجيات المبنية على الرأسمالية أو الاشتراكية في تحقيق التنمية الاقتصادية ـ اجتهدوا فاهتدوا إلى أسلوب يجمع بين المنهجين معتقدين أنهم قد اكتشفوا منهجا، وينسون حقيقة وضعهم التي تعبر عن عدم قدرتهم على الانفكاك من أسر المناهج الغربية، وأنهم عندما فشل المنهجان عجزوا عن طرحهما معا، فأخذوهما معا، فيما سمي بالاقتصاد المختلط الذي يضم سمات رأسمالية، وأخرى اشتراكية نستطيع أن نستعرض خصائصه في الفرع التالي.

۞ ۞ ۞ ۞

---

(١) مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٢م، ص٤٩.